

Document: EB 2017/122/R.26/Rev.1
Agenda: 6(e)(iv)
Date: 11 December 2017
Distribution: Public
Original: English

A



الاستثمار في السكان الريفيين

تقرير رئيس الصندوق بشأن قرض ومنحة مقترح تقديمهما إلى جمهورية تركيا من أجل برنامج التنمية الريفية في المرتفعات

مذكرة إلى السادة ممثلي الدول الأعضاء في المجلس التنفيذي

الأشخاص المرجعون:

نشر الوثائق:

الأسئلة التقنية:

William Skinner

مدير وحدة شؤون الهيئات الرئاسية
رقم الهاتف: +39 06 5459 2974
البريد الإلكتروني: gb@ifad.org

دينا صالح

مديرة البرنامج القطري
شعبة الشرق الأدنى وشمال أفريقيا وأوروبا
رقم الهاتف: +39 06 5459 2780
البريد الإلكتروني: d.saleh@ifad.org

خالدة بوزار

مديرة
شعبة الشرق الأدنى وشمال أفريقيا وأوروبا
رقم الهاتف: +39 06 5459 2321
البريد الإلكتروني: k.bouzar@ifad.org

المجلس التنفيذي - الدورة الثانية والعشرون بعد المائة
روما، 11-12 ديسمبر/كانون الأول 2017

للموافقة

المحتويات

iii	خريطة منطقة البرنامج
iv	موجز التمويل
1	أولا - السياق الاستراتيجي والأساس المنطقي
1	ألف - التنمية القطرية والريفية وسياق الفقر
2	باء - الأساس المنطقي والمواءمة مع الأولويات الحكومية وبرنامج الفرص الاستراتيجية القطرية المستند إلى النتائج
3	ثانيا - وصف البرنامج
3	ألف - منطقة البرنامج والمجموعة المستهدفة
4	باء - الهدف الإنمائي للبرنامج
4	جيم - المكونات/النتائج
5	ثالثا - تنفيذ البرنامج
5	ألف - النهج
5	باء - الإطار التنظيمي
6	جيم - التخطيط، والرصد والتقييم، والتعلم وإدارة المعرفة
7	دال - الإدارة المالية والتوريد والتسيير
8	هاء - الإشراف
8	رابعا - تكاليف البرنامج وتمويله وفوائده
8	ألف - تكاليف البرنامج
9	باء - تمويل البرنامج
10	جيم - تحليل موجز للفوائد والجوانب الاقتصادي
10	دال - الاستدامة
10	هاء - تحديد المخاطر وتخفيف أثرها
10	خامسا - الاعتبارات المؤسسية
10	ألف - الامتثال لسياسات الصندوق
11	باء - المواءمة والتنسيق
11	جيم - الابتكارات وتوسيع النطاق
11	دال - الانخراط في السياسات
12	سادسا - الوثائق القانونية والسند القانوني

12

سابعا - التوصية

الذيول

1

الذيول الأول - اتفاقية التمويل المتفاوض بشأنها

11

الذيول الثاني - الإطار المنطقي

خريطة منطقة المشروع جمهورية تركيا برنامج التنمية الريفية في المرتفعات



إن التسميات المستخدمة وطريقة عرض المواد في هذه الخريطة لا تعني التعبير عن أي رأي كان من جانب الصندوق فيما يتعلق بتحديد الحدود أو الترخوم أو السلطات المختصة بها.

المصدر: الصندوق الدولي للتنمية الزراعية: 2017-8-29

جمهورية تركيا برنامج التنمية الريفية في المرتفعات

موجز التمويل

الصندوق	المؤسسة المُبادرة:
جمهورية تركيا	المقترض:
وزارة الأغذية والزراعة والثروة الحيوانية	الوكالة المنفذة:
98.14 مليون يورو	التكلفة الكلية للبرنامج:
35.15 يورو	قيمة القرض الذي يقدمه الصندوق:
0.90 مليون يورو	قيمة المنحة التي يقدمها الصندوق:
عادية: أجل سداد مدته 18 سنة، بما في ذلك فترة سماح مدتها 5 سنوات. ويتحمل سعر فائدة يعادل 100 في المائة من سعر الفائدة المرجعي للصندوق.	شروط القرض الذي يقدمه الصندوق:
32.95 مليون يورو	فجوة التمويل:
صندوق الضمان الائتماني	الجهة المشاركة في التمويل:
2.50 مليون يورو	قيمة التمويل المشترك:
15.70 مليون يورو	مساهمة المقترض:
10.94 مليون يورو	مساهمة المستفيدين:
الصندوق	المؤسسة المكلفة بالتقدير:
يخضع لإشراف الصندوق المباشر	المؤسسة المتعاونة:

توصية بالموافقة

المجلس التنفيذي مدعو إلى الموافقة على التوصية الخاصة بالتمويل المقترح تقديمه إلى جمهورية تركيا من أجل برنامج التنمية الريفية في المرتفعات، على النحو الوارد في الفقرة 41.

قرض ومنحة مقترح تقديمهما إلى جمهورية تركيا من أجل برنامج التنمية الريفية في المرتفعات

أولا - السياق الاستراتيجي والأساس المنطقي

ألف - التنمية القُطرية والريفية و سياق الفقر

- 1- تعتبر تركيا من البلدان متوسطة الدخل من الشريحة العليا، ويبلغ عدد سكانها 80 مليون نسمة، ويبلغ الناتج المحلي الإجمالي فيها 862 مليار دولار أمريكي في عام 2016 (البنك الدولي، وحدة المعلومات في مجلة Economist). وقد شهدت تركيا تراجعاً مستمراً في الفقر منذ أوائل العقد الأول من القرن الحادي والعشرين نتيجة للنمو الذي شهده قطاعا البناء والخدمات. وتظهر أحدث الأرقام أن الفقر المدقع انخفض من 23.8 في المائة عام 2003 إلى 4.4 في المائة عام 2009، ليستقر بحدود 1.6 في المائة عام 2014. ورغم ذلك يظل الفقر النسبي أعلى (15 في المائة عام 2014)، وفقاً لقياس معدل الفقر (نسبة السكان الذين يكسبون أقل من 50 في المائة من وسطى الدخل المتاح). وعلاوة على ذلك، لا تزال هناك فوارق كبيرة في التنمية الاجتماعية والاقتصادية في تركيا - بين المناطق الريفية والحضرية، ولا سيما بين الأراضي المنخفضة والمرتفعات، وبين المحافظات الغربية والشرقية. وفي ظل نسبة الفقر في المناطق الريفية التي تبلغ نحو 5.13 في المائة على أساس خط الفقر الوطني، مقابل 0.64 في المائة بين السكان الحضريين (معهد الإحصاء التركي 2013)، تعتبر معدلات الفقر أعلى بكثير في المناطق الريفية مع تركزه بصورة أكبر في المرتفعات. ولم يضع انتقال تركيا إلى وضع البلدان المتوسطة الدخل من الشريحة العليا حداً للفقر في البلد.
- 2- لم تعد الزراعة المحرك الرئيسي للنمو الاقتصادي في تركيا. وانخفضت الأهمية النسبية للزراعة من 10 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2002 إلى 7 في المائة عام 2015، مع تراجع أقوى في حصة العاملين في هذا القطاع، مما يعكس جزئياً زيادة الإنتاجية وأثار تجميع الأراضي. وهكذا، من حيث القيمة المطلقة، زاد الناتج المحلي الإجمالي الزراعي بأكثر من الضعف ضمن هذا الإطار الزمني، في حين ازدادت الصادرات بأربعة أضعاف - وهو دليل على ارتفاع مركز تركيا كمصدر زراعي دولي رئيسي. بيد أن الزراعة تتطور إلى اقتصاد مزدوج. وقد أدى ظهور المزارعين الصناعيين الذين يتمتعون بقدر عالٍ من التنافسية، ووسع النطاق في المناطق الساحلية والسهول الفجوة مع بقية المناطق - ولا سيما المناطق الجبلية، حيث أصبح من الصعب تحقيق وفورات الحجم. وفي هذه الحالة الأخيرة، غالباً ما يتضرر المزارعون بسبب ارتفاع تكاليف النقل لكل من المدخلات والمنتجات، ويزداد هذا الضرر تعقيداً بسبب الحيازات الصغيرة المجزأة.

باء - الأساس المنطقي والمواعمة مع الأولويات الحكومية وبرنامج الفرص الاستراتيجية القطرية المستند إلى النتائج

3- يعتبر الصندوق شريكاً لحكومة تركيا منذ أكثر من ثلاثة عقود، مع تركيز لا يتزعزع على التنمية الريفية الشمولية. وأدى التركيز المستمر على النزاهة العالية في تنفيذ المشاريع والشراكة القوية مع وزارة الأغذية والزراعة والثروة الحيوانية، والمزارعين، والمجهزين ومقدمي الخدمات الريفية إلى إحداث أثر تحولي وإلى الحد من الفقر الريفي. والآن، أكثر من أي وقت مضى، هناك حاجة إلى الاستفادة من كفاءات الصندوق للتغلب على التحديات وجعل مناطق المرتفعات في تركيا أكثر صموداً وتنافسية. وتتمحور نظرية التغيير الرئيسية التي يركز عليها برنامج التنمية الريفية في المرتفعات حول قدرة الصندوق على المساعدة في الدفع باقتصاد المرتفعات نحو التحول. وسيحقق هذا من خلال دعم المزارعين الريفيين الأكثر قدرة على الصمود والمنافسة، والأعمال الزراعية التي ستولد فرص العمل للعمالة الريفية الفقيرة، وتعزز دخول المشروعات الزراعية الصغيرة. ولرشد هذه الاستراتيجية الرئيسية، سيتم التركيز بشكل خاص على أصحاب الحيازات الصغيرة الفقراء - لاسيما النساء والشباب - الذين يتمتعون بإمكانية التخرج إلى الزراعة التجارية الكاملة وتحقيق المستوى المطلوب من التنافسية لكسب حصتهم في السوق.

4- تتمثل القيمة المضافة للصندوق في أبعاد الخبرة والمعرفة والتعلم التي يمكن أن يجلبها إلى تركيا بتعامله مع أصحاب الحيازات الصغيرة الريفيين الفقراء. وتحتاج الحكومة إلى دعم تقني في معالجة الكثير من المتطلبات السياسية والتشريعية والإدارية المرتبطة بالفوارق الإقليمية القائمة، ولا سيما مع مناطق المرتفعات النائية التي يقيم فيها أصحاب الحيازات الصغيرة. وبالفعل، وتحت إشراف وزارة الأغذية والزراعة والثروة الحيوانية إلى قدرة إضافية لصياغة وتنفيذ خطة للاستثمار في النهج الشمولية للتنمية الزراعية والريفية التي تستجيب وتدمج الحلول للتحديات التي تواجهها الأسر الفقيرة من أصحاب الحيازات الصغيرة، الذين يعيشون أساساً في مناطق المرتفعات. وبشكل طلب دعم هذا البرنامج محاولة لسد هذه الثغرات في القدرات. وسيستخدم البرنامج كوسيلة لاختبار وتعزيز نهج التنمية الزراعية الشمولية والمستدامة، التي ستكون بمثابة الأساس للتأثير على السياسات والاستراتيجيات والاستثمارات المناصرة للفقراء، بغية تعزيز زراعة أصحاب الحيازات الصغيرة. وأما الأداة الرئيسية لتحقيق ذلك فهي توفير منحة لتعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي.

5- يرى الصندوق الطلب كفرصة قيمة للمساهمة في الحد من الفقر الريفي في تركيا، والاستفادة من هذا للمشاركة في عملية صياغة السياسات الزراعية والريفية في الإقليم بشكل عام. وسيروج البرنامج لتيارين من التعلم:

(أ) يتمثل التيار الأول في العمل مع صندوق الضمان الائتماني لتطوير وتسويق المنتجات المالية المناسبة - التي لا يصل إليها المزارعون أصحاب الحيازات الصغيرة حالياً - ويدخل ضمن هذا إنشاء مرفق الضمان الائتماني الذي سيمكن من الوصول الكافي للمزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة. وسيضخ صندوق الضمان الائتماني في البداية موارده الخاصة، أي ما يقارب من 2.5 مليون يورو، لإنشاء هذا المرفق الجديد. وهو ما سيسمح للصندوق بالانخراط السياساتي مع الحكومة بهدف مراجعة سياستها المالية الريفية وإطارها التشريعي. وبمجرد إثبات وجوده، يتوقع أن يستفيد

المرفق من الشراكات مع المصارف التجارية والشركاء المهتمين الآخرين، مثل صندوق الاستثمار الأوروبي، لتوسيع خدمات التمويل الريفي لتشمل عدد أكبر من المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة.

(ب) يتمثل التيار الثاني في تنفيذ نهج "مجموعة التنمية الاقتصادية" في التصدي للتحديات المحلية التي تعيق إنتاج أصحاب الحيازات الصغيرة وتسويق السلع الأساسية التي تزرع في مناطق المرتفعات. ومن شأن التركيز القوي على الابتكار وتوليد المعرفة أن يحفز الانخراط السياساتي الذي سيشجع للحكومة الفرصة للاستفادة من خبرة تنفيذ النهج لتعديل سياساتها واستراتيجياتها واستثماراتها من أجل التنمية الزراعية لأصحاب الحيازات الصغيرة - بما في ذلك بكل بساطة من خلال تكرار النهج على نطاق واسع في مناطق المرتفعات. ومن شأن إدراج إيصال هذا البرنامج ضمن هيكل أصحاب المصلحة المحليين الرئيسيين في الحكومة، والقطاع الخاص، ومنظمات المزارعين أن يكون فآل خير على الفرص المستقبلية لتوسيع النطاق.

ثانيا - وصف البرنامج

ألف - منطقة البرنامج والمجموعة المستهدفة

6- خلال المرحلة الأولى، سنفذ البرنامج في ست محافظات في إقليمين: شرق البحر الأبيض المتوسط (أضنة، مرسين، أوسمانيا) وغرب البحر الأسود (بارتين، كاستامونو، سينوب)، حيث سيغطي 35 مقاطعة وسيستهدف 30 000 أسرة. وفي المرحلة الثانية، سيقم البرنامج جدوى إدراج محافظتين إضافيتين: كهرمان ماراس (شرق البحر الأبيض المتوسط) وكانكيري (غرب البحر الأسود)، ليصل إلى 30 000 أسرة إضافية. وسيركز التدخل أنشطته على مناطق المرتفعات والمناطق الانتقالية في محافظات البرنامج، حيث تفوق مساحة الأراضي الزراعية والمراعي 600 متر، وحيث تقع معظم قرى الغابات. ومع ذلك، يمكن أيضا اختيار بعض القرى التي لا تتعدى مساحتها 600 متر (بين 400 متر و600 متر)، على أساس العوامل الطبوغرافية والخصائص المشابهة لقرى المرتفعات (التي تعاني من الحرمان بشكل خاص بسبب موقعها).

7- سيركز هذا البرنامج أساسا على الفقراء النشطين اقتصاديا - أولئك الذين ما زالوا يعيشون في المناطق الريفية ولديهم القدرة على استثمار الوقت والجهد ورأس المال، وبالتالي تحفيز هذا التحول. ويمكن تقسيم المستفيدين إلى ثلاث مجموعات مستهدفة رئيسية كالتالي: (1) الفقراء النشطين اقتصاديا الذين ينتجون على مستوى شبه الكفاف؛ (2) الفقراء النشطين اقتصاديا الذين يتمتعون بإمكانيات الصعود؛ (3) محركي التحول (الموردين، أو التجار، أو الأعمال الزراعية). وستتضمن استراتيجية الاستهداف مزيجا من الأساليب والنهج. وسيكون الاستهداف الذاتي واحدا منها، على اعتبار أن العديد من الأنشطة ستكون ذات صلة مباشرة بالمزارعين النشطين اقتصاديا (الفقراء والأفضل حالا) وغيرهم من الجهات الفاعلة في سلاسل القيمة، الذين يظهرون اهتماما ودوافع حقيقية - على الأقل في البداية - للمشاركة في الاجتماعات و/أو أنشطة المجموعات. وستوجه الأنشطة المستهدفة أيضا إلى النساء والشباب - الذين سيشكلون 30 في المائة و10 في المائة من المستفيدين من البرنامج على التوالي - والأسر الرعوية من الرحل (120 إلى 150 أسرة).

باء - الهدف الإنمائي للبرنامج

8- يتمثل الهدف العام في تعزيز رخاء وصمود المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة في المرتفعات. وسيتم تحقيق ذلك من خلال تعزيز الفرص الاقتصادية لفقراء الريف، استناداً إلى المزارع والأعمال الزراعية التنافسية المرتبطة بالمجموعات الاقتصادية الأكثر ربحاً والمدمجة فيها، وهو ما سيؤدي إلى الاستغلال المستدام للموارد الطبيعية في تركيا. وتتمثل الاستراتيجية الأساسية في الاستفادة من الخصائص القيمة للإنتاج الريفي وإبرازها، بما يضمن الترويج للممارسات المستدامة بشأن استخدام الأراضي والمياه، مع زيادة القدرة على التكيف مع تغير المناخ لدى أصحاب الحيازات الصغيرة.

9- تُوجه الاستراتيجية إلى نتيجتين تكمليتين أساسيتين. وستقدم النتيجة الأولى دعماً مهماً لتنمية الأعمال الزراعية من خلال تحسين إدارة الموارد الطبيعية، وزيادة القيمة المضافة للتحويل الريفي باستخدام نهج التجميع الاقتصادي. وستسعى النتيجة الثانية إلى تحسين فرص وصول أصحاب الحيازات الصغيرة إلى الخدمات المالية، مع استقطاب الموارد المالية الخاصة في هذه العملية. وقد أُختيرت النتيجتين الأساسيتين لتحقيق الأثر الأمثل من حيث معالجة المعوقات الأساسية التي يواجهها أصحاب الحيازات الصغيرة الفقراء في مناطق المرتفعات. ومن ثم ستحقق هاتان النتيجتان مجتمعتان أكثر من مجموع أجزائهما، من خلال ضمان معالجة العديد من التحديات في وقت واحد كلما وحيثما اقتضى الأمر. وعلاوة على ذلك، تعكس النتيجتان أيضاً المجالات التي يتمتع فيها الصندوق بميزة نسبية مقارنة بشركاء التنمية الآخرين، وعلى الأخص في تحفيز التحويل الريفي الشمولي لأصحاب الحيازات الصغيرة.

جيم - المكونات/النتائج

10- على الصعيد التشغيلي، ترجمت النتيجتين إلى مكونين ملموسين هما:

(أ) **المكون 1: التجميع من أجل تحقيق تحول ريفي قادر على الصمود.** تشكل مجموعة التنمية الاقتصادية نقطة الانطلاق لمعالجة التحديات المحلية بشأن تنمية سلاسل القيمة الرئيسية. وسيؤدي هذا المكون إلى زيادة حجم الإنتاج والتجارة لصالح المنتجات الزراعية داخل كل مجموعة من مجموعات التنمية الاقتصادية، من خلال الاستثمارات الفردية، إلى جانب دعم البنية التحتية الاقتصادية الرئيسية التي يشارك في إدارتها أصحاب المصلحة. ومن شأن هذا أن يزيد من ربحية الزراعة والأعمال التجارية الزراعية في المرتفعات، ومن ثم سيحسن من جذب المزارعين الشباب المتبقين في هذه المناطق. وسيبرسي هذا المكون أيضاً شراكات استثمارية تجميعية، تستقطب استثمارات القطاع الخاص والقطاع العام على حد سواء، مع تقديم البرنامج جزءاً من التمويل الاستثماري كمنحة.

- ينقسم المكون 1 إلى خمسة مكونات فرعية: (1) إنشاء منصات متعددة أصحاب المصلحة تركز على أنشطة التعبئة الاجتماعية؛ (2) تشييد البنية التحتية الاقتصادية لدعم المجموعات، مع التركيز على أنشطة الهندسة المدنية؛ (3) توفير الدعم لتدريب المزارعين على المهارات وتنظيمها؛ (4) دعم الاستثمارات الفردية المستهدفة، مع التركيز على المشاركة في تمويل الأنشطة من خلال الشراكات الاستثمارية التجميعية؛ (5) العلامات

التجارية الإقليمية والبيانات الجغرافية، مع التركيز على دراسات المنتجات وأنشطة تقييم الجودة.

(ب) **المكون 2: التمويل الريفي الشمولي.** سيعزز هذا المكون الشمول المالي في المناطق المستهدفة، وبالتالي توسيع خطط الاستثمار في الزراعة والأعمال الزراعية، مما يعني تحسين سبل العيش وزيادة فرص العمل للشباب والنساء والمزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة في المناطق الريفية وللمجموعة المستهدفة بشكل عام. ويعتزم هذا المكون إنشاء مرفق الضمان الائتماني في المناطق الريفية (المكون الفرعي 1-2) للحد من متطلبات الضمانات للقروض الاستثمارية الجديدة، وإنشاء مرفق دعم التمويل الريفي (المكون الفرعي 2-2) لتحسين قابلية مقترحات القروض الاستثمارية الجديدة للتعامل المصرفي، وتعزيز قدرة أفقر الشرائح من السكان للتخرج إلى الأعمال التجارية التي يمكن أن تنفذ مبادرات ريفية مربحة. وعلى المدى الطويل، ستحسن المؤسسات المالية المشاركة فهمها للقطاع الريفي، وتضع في نهاية المطاف أدوات وآليات لتقييم المخاطر الزراعية، مما يلغي مسألة الضمانات.

(ج) **المكون 3: إدارة البرنامج.** ستتم إدارة تنفيذ الأنشطة المذكورة أعلاه من خلال إدارة المشاريع.

ثالثا - تنفيذ البرنامج

ألف - النهج

11- يميز نهج إيصال البرنامج بين مكونين للاستثمار يعزز بعضهما بعضا - مجموعات التنمية الاقتصادية والوصول إلى التمويل - حيث يخدم كل منهما غرضا أوسع لدعم التحول الريفي المنشود. وبناء على ذلك، وفي الوقت الذي سيسعى فيه البرنامج بنشاط إلى خلق التأزر التشغيلي بشكل كامل بين المكونين حيثما كان ذلك مطلوباً وهاماً، فقد يتجاوز الوصول إلى التمويل المضمون من خلال صندوق الضمان الائتماني، وإلى حد كبير مجموعات التنمية الاقتصادية، عندما تثبت مبادرة ما (تتمتع بخطة عمل واضحة) بصورة جلية، بأنها ستفيد بصورة مباشرة الجهات الفاعلة في مجموعة التنمية الاقتصادية على المدى الطويل - أو قد تكون جهة فاعلة خارجية ذات تأثير على التحول المحلي المتوخى. وستكون عملية وضع الحزم الاستثمارية من القطاع العام والخاص على حد سواء متميزة ومرنة، على أساس اختيار الجهات الفاعلة ذات المنصة متعددة أصحاب المصلحة، وعلى أساس الفوائد التجارية التي سيتم جنيها.

باء - الإطار التنظيمي

12- تعتبر وزارة الأغذية والزراعة والثروة الحيوانية الوكالة المنفذة الرئيسية. وستضطلع الإدارة العامة للإصلاح الزراعي، التابعة لوزارة الأغذية والزراعة والثروة الحيوانية بالمسؤولية الشاملة عن إدارة البرنامج، حيث ستكون مسؤولة عن توجيه السياسات والإشراف العام. وستقوم وحدة إدارة البرنامج المركزية القائمة بالاضطلاع بالإدارة اليومية للبرنامج وتنفيذه، وهي وحدة تتمتع بسجل حافل في الإدارة الكفؤة والدؤوبة للبرامج، ولكنها ستحتاج إلى موظفين تقنيين إضافيين. وستتمثل وظائفها الرئيسية في تنفيذ البرمجة الشاملة، وإعداد ميزانية الأنشطة - بالتعاون مع الوحدتين الإقليميتين لإدارة البرامج، ومع الشركاء المنفذين - ورصد وتوثيق التقدم المحرز في البرنامج. وستكون هاتان الوحدتان الإقليميتان مسؤولتين عن الإشراف وعن توجيه

التنفيذ في المحافظات الست الأولى. وسيتم تشكيل فرق دعم للمزارعين، واحد في كل محافظة، تحت مديريات الأغذية والزراعة والثروة الحيوانية في المحافظات.

13- ستتألف المنصة متعددة أصحاب المصلحة من ممثلين عن جميع القطاعات الرئيسية لسلاسل القيمة: المنتجين (المزارعين، والرعاة، والرعاة الزراعيين)، والوسطاء، والتجار، والمجهزين، وموردي المدخلات وناقليها. وستكون هي الواجهة الرئيسية لمديريات الأغذية والزراعة والثروة الحيوانية في المحافظات والشركاء المحتملين الآخرين لتنمية الأعمال. ويتمثل دورها الرئيسي في تيسير العلاقات والروابط فيما بين أعضائها من أجل ضمان الاستخدام السليم للاستثمارات واستدامتها.

جيم - التخطيط، والرصد والتقييم، والتعلم وإدارة المعرفة

14- ستتمثل أداة التخطيط الرئيسية في خطة العمل والميزانية السنوية التي سيتم إعدادها باستخدام النهج التشاركي "من القاعدة إلى القمة" داخل المجموعات الاقتصادية، وتتماشى هذه الأداة مع الإطار المنطقي للبرنامج. وبمجرد تحديد الأولويات على مستوى المجموعة وتحديد الأنشطة، ستقوم الولايتان الإقليميتان لإدارة البرامج بإعداد خطة العمل والميزانية السنوية لكل محافظة، وسيتم توحيدها لكل واحد من إقليميهما، ثم ستقدم إلى وحدة إدارة البرنامج المركزية لتجميعها وإحالتها إلى إدارة التخطيط الاستراتيجي في وزارة الأغذية والزراعة والثروة الحيوانية لإدراجها في الميزانية. وسترسل مسودة خطة العمل والميزانية السنوية إلى الصندوق لمراجعتها وإبداء "عدم الاعتراض" عليه. وستوجه هذه الأداة تنفيذ الأنشطة في المجموعات وتوفر معايير يقاس على أساسها التقدم المحرز في التنفيذ كل عام.

15- **الرصد والتقييم.** سيتخذ نظام الرصد والتقييم نهجا قائما على النتائج - حيث سيتتبع التقدم المحرز على أساس أهداف خطة العمل والميزانية السنوية، ويقيم بصورة دورية التحرك نحو تحقيق الأثر. وإذا كان مساعدا الرصد والتقييم في الولايتين الإقليميتين لإدارة البرامج سيتحملان المسؤولية الرئيسية عن النظام، فإن جميع وكالات التنفيذ الأخرى على مستوى المحافظات والمقاطعات والمجموعات ستلعب أدوارا هامة في جمع وتحليل البيانات لتقييم نتائج وأثر أنشطة البرنامج. وسيتحمل أخصائي الرصد والتقييم في وحدة إدارة البرنامج المركزية، مسؤولية التنسيق الشامل. وستدمج المؤشرات الأساسية الجديدة لنظام إدارة النتائج والأثر للصندوق في نظام الرصد والتقييم، إلى جانب أداة المسح السنوي للنتائج، مما سيتيح الرصد الفعال لمختلف المؤشرات. وسيعتمد البرنامج منهجية تحديد الموقع الجغرافي لدعم عمليات التنفيذ والرصد والتقييم.

16- **التعلم.** استنادا إلى الدروس المستفادة من البرنامج القطري للصندوق، سيولى اهتمام خاص لضمان ما يلي: (1) إطلاق البرنامج بفعالية من حيث وضوح الرؤية؛ (2) التعيين المبكر للموظفين الرئيسيين؛ (3) إدراج مؤشرات إدارة المعرفة في نظام الرصد والتقييم؛ (4) إنشاء نظم متينة لإدارة المعلومات؛ (5) توضيح أدوار ومسؤوليات إدارة المعرفة داخل فرق إدارة وتنفيذ البرامج؛ (6) تيسير تعلم البرامج الداخلية والتبادل بين المشاريع؛ (7) تنظيم التبادلات مع المشاريع والوكالات الأخرى (مثل وكالة التعاون والتنسيق التركية)، وحلقات العمل المستهدفة وغيرها من الأنشطة لنشر النتائج وجذب اهتمام الحكومة وشركاء التنمية، لتحسين ممارساتهم وتكرارها وتوسيع نطاق الابتكارات المجرية والموتقة.

17- **إدارة المعرفة.** يتمتع البرنامج بإمكانية جلب خبرة ميدانية كبيرة للخطاب السياساتي بشأن التجميع وتنمية الأعمال التجارية الزراعية للشباب والنساء في المناطق الريفية في تركيا. ويرى كل من الصندوق والحكومة

أن هذا البرنامج يمثل استثماراً كبيراً في مواجهة تزايد العزلة، ونزوح السكان، وعدم المساواة بين المناطق الريفية والحضرية. ونتيجة لذلك، ستساهم عمليتا الحصول على التعلم والمعارف المولدة بصورة كبيرة في تصميم وتنفيذ التدخلات الزراعية، التي تمكّن الشباب في قطاع الزراعة ككل. وتمثل المنصات متعددة أصحاب المصلحة آلية قوية لتحسين تدفق المعلومات بين مختلف أصحاب المصلحة.

دال - الإدارة المالية والتوريد والتسيير

18- **مخاطر التسيير والإدارة المالية.** تُصنف المخاطر القطرية الكامنة على أنها متوسطة. وقد أكد التقييم التشخيصي للتسيير في تركيا لعام 2014 النتائج التي توصلت إليها دراسة البنك الدولي لعام 2009 بشأن قياس أداء الإدارة المالية العامة، والتي تبين تحولا كبيرا في إدارة القطاع العام نتيجة لمبادرات الإصلاح. ولا تزال تحديات التنفيذ قائمة، وتوجد كذلك بعض المجالات التي تحتاج إلى إدخال التحسينات عليها.

19- **الإدارة المالية.** في المشاريع السابقة، تم التعاقد الخارجي مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للقيام بالإدارة المالية والتوريد، وصنفت هاتين العمليتين على أنهما مرضيتين. ومع ذلك، بالنسبة لهذا البرنامج، سنتولى وزارة الأغذية والزراعة والثروة الحيوانية تنفيذ الإدارة المالية والتوريد. وسيكون هذا إيجابيا لتخفيض تكاليف إدارة البرنامج وزيادة ملكية وقدرات الوزارة في إدارة المشاريع التي يمولها المانحون. وبشكل عام، تصنف مخاطر الإدارة المالية على أنها متوسطة، وتحسنت بتراجعها إلى مستوى منخفض بعد استيفاء شروط الصرف وتدابير التخفيف المقترحة. وتشمل تدابير التخفيف الرئيسية ما يلي: (1) تعيين موظفي الإدارة المالية المهنيين في وحدة إدارة البرنامج المركزية والوحدتين الإقليميتين لإدارة البرامج؛ (2) تثبيت نظام برمجيات للمحاسبة؛ (3) صياغة دليل لتنفيذ البرنامج يرتضيه الصندوق؛ (4) إبرام مذكرة تفاهم بين وزارة الأغذية والزراعة والثروة الحيوانية وصندوق الضمان الائتماني؛ (5) إجراء العمليات الداخلية والخارجية لمراجعة الحسابات.

20- **ترتيبات الصرف وتدفق الأموال.** سيتم فتح حسابين معينين في المصرف المركزي لجمهورية تركيا باليورو، من أجل تلقي قرض ومنحة الصندوق بشكل منفصل. وستُحول المدفوعات بالعملة المحلية باستخدام أسعار الصرف السائدة في تاريخ الدفع.

21- **ترتيبات المحاسبة والإبلاغ المالي.** سيعتمد البرنامج إجراءات وسياسات محاسبية تتماشى مع المعايير المحاسبية الدولية المقبولة والمتطلبات الحكومية. وستتولى وحدة إدارة البرنامج المركزية إدارة الحسابين والإبلاغ المالي، وستكون مسؤولة أيضا عن ضمان استخدام الأموال للأغراض المقصودة. وسيستخدم البرنامج نظام الإنفاق العام الحكومي الذي وضعته وزارة المالية لمعالجة جميع مدفوعات المساهمة الحكومية النظرية. وستقوم وحدة إدارة البرنامج المركزية باقتناء وتثبيت حزمة برمجيات محاسبية مصممة (أو قابلة للتخصيص) للقيام بمحاسبة البرنامج، على أن تكون هذه البرمجيات قادرة على إعداد جميع التقارير المطلوبة بما يتماشى مع متطلبات الصندوق.

22- **ترتيبات المراجعة الداخلية والخارجية للحسابات.** ستقوم إدارة المراجعة الداخلية للحسابات التابعة لوزارة الأغذية والزراعة والثروة الحيوانية بمراجعة البرنامج كجزء من برنامج العمل السنوي الخاص بها، بما في ذلك استخدام الأموال من قبل المستفيدين النهائيين المستهدفين. وستستعرض إدارة المراجعة الداخلية للحسابات فعالية نظم الرقابة الداخلية. وسيقوم مراقب الخزانة بمراجعة القوائم المالية السنوية للبرنامج، وهو

نفسه الذي يقوم حاليا بالمراجعة الخارجية لحسابات جميع مشاريع البنك الدولي والصندوق وفقا للمعايير الدولية لمراجعة الحسابات بموجب الاختصاصات التي يوافق عليها الصندوق كل سنة. وستتم مراجعة مرفق الضمان الائتماني كجزء من المراجعة السنوية التي يقوم بها المراجع الخارجي.

23- **التسيير.** تقع المسؤولية الرئيسية لتحقيق التسيير الرشيد على عاتق الحكومات. وتماشيا مع سياسة الصندوق بشأن مكافحة الفساد، من المتوقع أن يعزز موظفو البرنامج وأصحاب المصلحة الممارسات الجيدة. وإضافة إلى ذلك، ووفقا للمبادئ التوجيهية للصندوق، سيتطلب توريد السلع والأشغال والخدمات الممولة من الموارد التي يوفرها أو يديرها الصندوق، أن تشمل وثائق العطاءات والعقود حكما يطالب الموردين والمتعاقدين والخبراء الاستشاريين، بما يلي: (1) ضمان الامتثال لسياسة الصندوق حول مكافحة الفساد؛ (2) السماح للصندوق بفحص حساباتهم وسجلاتهم ووثائقهم الأخرى المتعلقة بتقديم العطاءات وأداء العقود، وإخضاعها لمراجعة الحسابات إذا لزم الأمر. وأخيرا، سيعزز البرنامج التسيير الرشيد من خلال إشراك المجتمعات المحلية والمستفيدين، فيما يلي: (1) إعداد خطط العمل والميزانيات السنوية؛ (2) عملية التوريد (على مستوى المجتمع المحلي)؛ (3) رصد وتقييم أنشطة البرنامج.

24- **التوريد.** أشار تقييم الإطار القانوني للتوريد العام في تركيا إلى أنه يمثل عموما للمعايير الدولية.

هاء - الإشراف

25- سيشرف الصندوق مباشرة على المشروع كعملية مستمرة لدعم التنفيذ، مع إجراء اتصال وتواصل متكرر مع كل من الوزارة، ووحدة إدارة البرنامج المركزية، وأصحاب المصلحة الآخرين ذوي الصلة. ومن المتصور، بالتالي، إفاد بعثة إشراف وبعثة متابعة كل عام، بما يتماشى مع الممارسة الحالية للصندوق.

رابعا - تكاليف البرنامج وتمويله وفوائده

ألف - تكاليف البرنامج

26- سيمول البرنامج على مدى ثماني سنوات بتكلفة إجمالية تقدر بمبلغ 98.14 مليون يورو، منها 50 مليون يورو تغطي المرحلة الأولى. وسيتم تنفيذه على مرحلتين، على مدى دورتي تمويل. ومن المتوقع أن تستمر كل مرحلة من المرحلتين لمدة خمس سنوات، مع تداخل سنتين. ويمكن ردم الفجوة التمويلية البالغة 32.9 مليون يورو من خلال الدورات اللاحقة لنظام تخصيص الموارد على أساس الأداء (بموجب شروط التمويل التي سيتم تحديدها ورهنا بالإجراءات الداخلية والموافقة اللاحقة للمجلس التنفيذي)، أو من خلال التمويل المشترك على النحو المحدد أثناء التنفيذ.

تكاليف البرنامج بحسب المكون والجهة الممولة
(بآلاف اليوروهات)

المكون	قرض الصندوق		منحة الصندوق		فجوة التمويل		صندوق الضمان الائتماني		المستفيدين		المقترض/الجهة النظرية		المجموع	
	%	المبلغ	%	المبلغ	%	المبلغ	%	المبلغ	%	المبلغ	%	المبلغ		
1- التجميع من أجل تحقيق تحول ريفي قادر على الصمود	35.2	29 532	0.4	361	33.3	27 964			13.0	10 940	18.0	15 110	85.5	83 907
2- التمويل الريفي الشمولي	30.1	2 508	3.2	270	35.7	2 974	30	2 500			1.0	83	8.5	8 335
3- إدارة البرنامج	52.7	3 112	4.6	270	34.1	2 010					8.6	508	6.0	5 900
المجموع	35.8	35 152	0.9	901	33.6	32 948	2.5	2 500	11.1	10 940	16.0	15 702	100	98 142

باء - تمويل البرنامج

27- سيتم تمويل مجموع تكاليف البرنامج البالغة 98.14 مليون يورو من قرض الصندوق البالغ قدره 35.15 مليون يورو، ومن قرض ثان من الصندوق يقدر بحوالي 32.95 مليون يورو - رهناً بتوفره والاتفاق عليه مع الحكومة. وقد خُصصت منحة من الصندوق قدرها 0.90 مليون يورو، على نحو أساسي لإدارة المعرفة وأنشطة التعاون فيما بين بلدان الجنوب. وسيشارك الشركاء التنفيذيون لصندوق الضمان الائتماني من القطاعين الخاص والعام في تمويل إنشاء مرفق الضمان الائتماني بمبلغ 2.50 مليون يورو. وتبلغ مساهمة الحكومة حوالي 15.70 مليون يورو على مرحلتين، وتقدر مساهمات المستفيدين بمبلغ 10.94 مليون يورو. وسيتم تخصيص التمويل المشترك من الحكومة لما يلي: (1) ندب موظفي البرنامج على مستوى الإقليم والمحافظات؛ (2) تشييد الطرق؛ (3) جميع الضرائب والرسوم على السلع والخدمات الموردة.

تكاليف البرنامج بحسب فئة الإنفاق والجهة الممولة
(بآلاف اليوروهات)

فئة الإنفاق	قرض الصندوق		منحة الصندوق		فجوة التمويل		صندوق الضمان الائتماني		المستفيدين		المقترض/الجهة النظرية		المجموع	
	%	المبلغ	%	المبلغ	%	المبلغ	%	المبلغ	%	المبلغ	%	المبلغ		
1- الاستشارات	37.9	2 711	12.6	901	34.0	2 431			-	-	15.5	1 106	7.3	7 149
2- السلع والخدمات والمعدات	59.4	2 363	-	-	22.6	899			-	-	18.0	716	4.1	3 979
3- المنح والإعانات	36.7	15 289	-	-	37.0	15 406			26.3	10 940	-	0	42.4	41 635
4- التدريب وحلقات العمل	42.1	4 229	-	-	39.9	4 014			-	-	18.0	1 809	10.2	10 052
5- الأشغال	31.0	5 391	-	-	31.3	5 440			-	-	37.6	6 541	17.7	17 372
6- مرفق الضمان الائتماني	29.6	2 220	-	-	37.1	2 779	33.3	2 500	-	-	-	-	7.6	7 499
7- المربيات والعلوات	25.6	2 362	-	-	16.8	1 546			-	-	57.6	5 305	9.4	9 213
8- التكاليف التشغيلية	47.2	587	-	-	34.8	432			-	-	18.0	224	1.3	1 243
المجموع	35.8	35 152	0.9	901	33.6	32 948	2.5	2 500	11.1	10 940	16.0	15 702	100	98 142

جيم - تحليل موجز للفوائد والجوانب الاقتصادي

- 28- من المتوقع أن تتبثق فوائد البرنامج مما يلي: (1) تشجيع توسع المجموعات التنافسية لحافظة من المنتجات التي قد يتمتع فيها أصحاب الحيازات الصغيرة بميزة نسبية؛ (2) الاستثمار في محاصيل ومنتجات حيوانية محددة، تجلب عائدات عالية لأصحاب الحيازات الصغيرة والجهات الفاعلة الأخرى على طول سلاسل القيمة؛ (3) تزويد الأسر بمهارات الأعمال؛ (4) تحسين فرص الوصول إلى البنية التحتية للأسواق؛ (5) تحسين فرص وصول أصحاب الحيازات الصغيرة والمشروعات الصغيرة والمتوسطة إلى الخدمات المالية. وسيأتى التأثير الرئيسي من خلال عملية إيمانية أكثر إنصافاً وتوازناً وشمولاً، تحد من الهوة بين المناطق الساحلية/السهول ومناطق المرتفعات. ونتيجة لذلك، سيشهد أصحاب الحيازات الصغيرة في مناطق المرتفعات زيادة دخولهم من فرص الزراعة، والتجهيز وفرص العمل الناجمة عن التجميع والإدماج المالي.
- 29- يقدر معدل العائد الاقتصادي الداخلي الإجمالي للبرنامج بحدود 22 في المائة بالنسبة للحالة الأساس. ويبلغ صافي القيمة الحالية لصادفي تدفقات الفوائد، المخصومة بنسبة 10 في المائة، 98.8 مليون يورو.

دال - الاستدامة

- 30- يتمتع هذا البرنامج بآليات قوية ومتمينة للاستدامة. والأهم من ذلك، سيؤدي التركيز القوي على الربحية - لكل من الوكلاء الاقتصاديين الأفراد والجماعات - إلى الاستدامة التجارية، وبناء حوافز قوية للحفاظ على الهياكل بعد انتهاء البرنامج. وقد دُمج أيضاً مكون البنية التحتية الداعمة في تصميم المجموعة بطرق حاسمة على النحو التالي: (1) من خلال تطبيق نهج قائمة على تحريك الطلب وتقاسم التكاليف؛ (2) من خلال تعزيز قدرة المجموعة المستهدفة على زيادة إنتاجية الموارد الموجودة، بهدف زيادة الاستخدام الكفاء والمريح للموارد الطبيعية الموجودة (الأراضي الزراعية، والمراعي، والمياه). مما سيشجع بدوره للمجموعات المستهدفة زيادة قدرتها على الصمود أمام التحديات التجارية والبيئية - وامتلاكها لحوافز مالية ووسائل لتمويل التكاليف المتكررة المتعلقة بالاستثمارات.

هاء - تحديد المخاطر وتخفيف أثرها

- 31- على المستوى الكلي، تعتبر المخاطر المتعلقة بالتسيير والالتزام السياسي منخفضة، على اعتبار الاستمرارية القوية لأكثر من ثلاثة عقود. ومن غير المحتمل أن يتغير الاتجاه العام لأهم السياسات الريفية ذات الصلة (على سبيل المثال، بشأن تحسين الإدماج الريفي والتكيف مع تغير المناخ). وستكثف الحكومة والصندوق حوار السياسات كأداة لتخفيف المخاطر. وسيشكل افتتاح مكتب قطري للصندوق دافعا رئيسيا. وتعتبر المخاطر الخاصة بالمكونات وتدبير التخفيف التي تم تحديدها ضمن المستويات المقبولة، شريطة أن ترصدها وحدة إدارة البرنامج المركزية بعناية وأن تطبق استراتيجيات التخفيف باستمرار.

خامسا - الاعتبارات المؤسسية

ألف - الامتثال لسياسات الصندوق

- 32- يتماشى البرنامج مع الإطار الاستراتيجي للصندوق للفترة 2016-2025 من أجل تحقيق تحول ريفي شمولي ومستدام. وبالفعل يهدف هذا البرنامج إلى تحويل أصحاب الحيازات الصغيرة في المرتفعات في تركيا باتجاه

التنافسية التجارية والتمتع بقدر أكبر من الصمود في وجه المناخ. ويمثل البرنامج أيضا لاستراتيجية الصندوق في القطاع الخاص وسياساته بشأن المشروعات الريفية، وتمكين المرأة، والمساواة بين الجنسين، والاستهداف.

باء - المواعمة والتنسيق

33- تتماشى أهداف الإطار السياساتي مع مهمة الصندوق. وعلى المستوى الكلي، تهدف خطة التنمية العاشرة في تركيا إلى تحسين مستويات معيشة السكان الأتراك ونوعية حياة كل فرد منهم. وما يهم الصندوق بشكل خاص هو طموح هذه الخطة الرامي إلى الحد من الفقر الريفي، من خلال زيادة القدرة التنافسية وربط المناطق الريفية بفرص تجارية أفضل. وينعكس ذلك أيضا في الاستراتيجية الوطنية للتنمية الريفية للفترة 2014-2020. وتهدف هذه الاستراتيجية إلى زيادة إنتاجية السكان الريفيين، وتقليص الفجوة بين مستويات دخل السكان الريفيين والحضرين.

34- تقوم وزارة الأغذية والزراعة والثروة الحيوانية بتعميم النماذج والنهج المستخدمة في مشاريع الصندوق السابقة، بما في ذلك خطط الاستثمار الاستراتيجية. وقد قام الصندوق بمواعمة برنامج المنح النظرية، الذي وضعه البنك الدولي أصلا، ليغدو أداة مناصرة للفقراء. ومن خلال برنامج عمل إدارة المعرفة، ستساهم وحدة إدارة البرنامج المركزية في تحسين مواعمة البرامج الممولة من الجهات المانحة والحكومة من أجل التنمية الريفية.

جيم - الابتكارات وتوسيع النطاق

35- يعتبر العاملون في الميدان نهج مجموعات التنمية الاقتصادية وإنشاء منصات متعددة أصحاب المصلحة وسيلة ابتكارية لإشراك فقراء الريف، لا سيما في المناطق الجبلية. وسيجري رصد تنفيذ هذا النهج عن كثب، وعند إجراء الاختبار وإثبات نجاحه، سيجري تقييمه، وسيتم إعداد منتج معرفي لتقاسمه - وربما لتعزيز توسيع نطاق الجوانب ذات الصلة في المحافظات الأخرى.

36- سيتيح التركيز الأكبر على الابتكار، وإدارة المعرفة، والانخراط السياساتي للحكومة الفرصة للاستفادة من خبرة تنفيذ البرنامج لتحسين سياساتها واستراتيجياتها واستثماراتها الخاصة بالتنمية الزراعية لأصحاب الحيازات الصغيرة، بما في ذلك بكل بساطة من خلال تكرار المفاهيم على نطاق أوسع. وفي هذه العملية، يُعتبر التزام الحكومة القوي بميزانية البرنامج فأل خير لتوسيع النطاق في المستقبل. وسيتحقق توسيع النطاق أيضا عن طريق تعزيز الشراكات المالية مع القطاع الخاص. وعلاوة على ذلك، سيعمل الصندوق، من خلال إشراك الشركاء المحليين منذ البداية، على توسيع الآفاق المؤسسية والتنظيمية الأساسية، مما سيمكن من توسيع النطاق المدار والممول محليا.

دال - الانخراط في السياسات

37- يسعى البرنامج إلى جلب خبرة ميدانية هائلة إلى الخطاب السياساتي بشأن نهج التجميع الاقتصادي المقترح في تركيا. ويعترف كل من الحكومة والصندوق بكون البرنامج استثمارا كبيرا في التعلم، وهو ما سيساهم بشكل كبير في تكرار تصميم وتنفيذ التدخلات الزراعية التي تمكّن الشباب في مناطق المرتفعات الأخرى ككل. وتشمل هذه التدخلات معرفة تنفيذ نهج مجموعات التنمية الاقتصادية - مما ستستتير به عملية تعديل

السياسات لصالح التنمية الريفية في مناطق المرتفعات - وإمكانية تكرار مشاريع مماثلة يمضي بها أصحاب الحيازات الصغيرة والقطاع الخاص والحكومة قدما بعد انتهاء البرنامج. وقد طبق استثمار الصندوق في تركيا حتى الآن على نحو استراتيجي على حوار السياسات الهادف إلى التأثير على تخصيص الحكومة للموارد في المناطق الفقيرة.

سادسا - الوثائق القانونية والسند القانوني

- 38- ستشكل اتفاقية التمويل بين جمهورية تركيا والصندوق الدولي للتنمية الزراعية الوثيقة القانونية التي يقوم على أساسها تقديم التمويل المقترح إلى المقترض/المتلقي. وترد في الذيل الأول نسخة من اتفاقية التمويل المتفاوض بشأنها.
- 39- وجمهورية تركيا مخولة بموجب القوانين السارية فيها سلطة تلقي تمويل من الصندوق الدولي للتنمية الزراعية.
- 40- وإني مقتنع بأن التمويل المقترح ينفق وأحكام اتفاقية إنشاء الصندوق الدولي للتنمية الزراعية وسياسات التمويل المقدم من الصندوق ومعاييرها.

سابعا - التوصية

- 41- أوصي بأن يوافق المجلس التنفيذي على التمويل المقترح بموجب القرارين التاليين التالي:
- قرر: أن يقدم الصندوق إلى جمهورية تركيا قرضاً بشروط عادية تعادل قيمته خمسة وثلاثون مليون ومائة وخمسين ألف يورو (35 150 000 يورو)، وأن يخضع لأية شروط وأحكام أخرى تكون مطابقة على نحو أساسي للشروط والأحكام الواردة في هذه الوثيقة.
- قرر أيضاً: أن يقدم الصندوق إلى جمهورية تركيا منحة تعادل قيمتها تسعمائة ألف يورو (900 000 يورو)، وأن يخضع لأية شروط وأحكام أخرى تكون مطابقة على نحو أساسي للشروط والأحكام الواردة في هذه الوثيقة.

جبلبير أنغبو

رئيس الصندوق الدولي للتنمية الزراعية

Negotiated financing agreement

Uplands Rural Development Programme

(Negotiations concluded on 23 November 2017)

Loan Number: _____

Grant Number: _____

Programme Title: Uplands Rural Development Programme ("URDP" or "the Programme")
(*Kırsal Dezavantajlı Alanlar Kalkınma Projesi (1. Aşama)*)

the Republic of Turkey (the "Borrower/Recipient")

and

The International Fund for Agricultural Development (the "Fund" or "IFAD")

(each a "Party" and both of them collectively the "Parties")

hereby agree as follows:

Section A

1. The following documents collectively form this Agreement: this document, the Programme Description and Implementation Arrangements (Schedule 1), the Allocation Table (Schedule 2) and the Special Covenants (Schedule 3).

2. The Fund's General Conditions for Agricultural Development Financing dated 29 April 2009, amended as of April 2014, and as may be amended hereafter from time to time (the "General Conditions") are annexed to this Agreement, and all provisions thereof shall apply to this Agreement. For the purposes of this Agreement the terms defined in the General Conditions shall have the meanings set forth therein.

3. The Fund shall provide a Loan and a Grant to the Borrower/Recipient (the "Financing"), which the Borrower/Recipient shall use to implement the Programme in accordance with the terms and conditions of this Agreement.

Section B

1. A. The amount of the Loan is thirty five million one hundred fifty thousand Euro (EUR 35 150 000).

B. The amount of the Grant is nine hundred thousand Euro (EUR 900 000).

2. The Loan is granted on ordinary terms, and shall be subject to interest on the principal amount of the Loan outstanding at a rate equal to the IFAD Reference Interest Rate, payable semiannually in the Loan Service Payment Currency, and shall have a maturity period of eighteen (18) years, including a grace period of five (5) years starting from the date that the Fund has determined that all general conditions precedent to withdrawal have been fulfilled in accordance with Section 4.02(b) of the General Conditions.

3. The Loan Service Payment Currency shall be the Euro.
4. The first day of the applicable Fiscal Year shall be 1 January.
5. Payments of principal and interest shall be payable on each 1st June and 1st December.
6. There shall be two Designated Accounts in EUR (one for the Loan and one for the Grant) to be maintained in the Central Bank of Turkey. In addition, the funds related to the Rural Credit Guarantee Facility will be maintained in an interest bearing bank account and will not be mingled with other funds.
7. The Borrower/Recipient shall provide counterpart financing for the Programme in an amount equivalent to approximately sixteen million Euro (EUR 16 000 000).

Section C

1. The Lead Programme Agency shall be the Ministry of Food, Agriculture and Livestock (MFAL).
2. The Programme Completion Date shall be the fifth anniversary of the date of entry into force of this Agreement.

Section D

The Financing will be administered and the Programme will be supervised by the Fund.

Section E

1. (a) The following are designated as additional general conditions precedent to withdrawal:

- (i) The key programme personnel of the Central Program Management Unit (CPMU) shall have been appointed with terms of reference acceptable to the Fund; and a suitable financial management system shall have been installed;
- (ii) The draft Programme Implementation Manual (PIM) as described in paragraph 12 of Schedule 1 shall have been prepared in form and substance satisfactory to the Fund.

(b) The following is designated as an additional specific condition precedent to withdrawal from the Rural Credit Guarantee Facility cost category as provided in Schedule 2 hereto: the Rural Credit Guarantee Facility (RCGF) shall have been established with an initial capital contribution from Credit Guarantee Fund (Kredi Garanti Fonu – KGF) and the agreement between MFAL and KGF shall have entered into force in terms and conditions acceptable to the Fund.

2. This Agreement is subject to ratification by the Borrower/Recipient.
3. The following are the designated representatives and addresses to be used for any communication related to this Agreement:

For the Borrower/Recipient:

Undersecretariat of Treasury, Prime Ministry

Inonu Bulvari, No. 36
06510 Emek, Ankara
Turkey

For the Fund:

President
International Fund for Agricultural Development
Via Paolo di Dono 44
00142 Rome, Italy

This Agreement, dated _____, has been prepared in the English language in two (2) original copies, one (1) for the Fund and one (1) for the Borrower/Recipient.

THE REPUBLIC OF TURKEY

Authorized Representative
(name and title)

INTERNATIONAL FUND FOR
AGRICULTURAL DEVELOPMENT

Gilbert F. Houngbo
President

Schedule 1

Programme Description and Implementation Arrangements

1. *Programme Area.* During the first phase, the Programme will be implemented in two regions in a total of six provinces: the Eastern Mediterranean (Adana, Mersin, Osmaniye) and Western Black Sea (Bartın, Kastamonu, Sinop) covering approximately 35 districts. The intervention will focus its activities in upland and transitional areas in the programme provinces where farm and pasture land is mostly above 600 m and where most of the forest villages and neighbouring forest villages are located. However, some villages located below 600 m (i.e. between 400 and 600 m) may also be selected on the basis of topographic factors: i.e. located in steep, sloping areas and presenting characteristics similar to upland villages (being particularly disadvantaged due to their location) to make them eligible for programme support. In the second phase, and based on the lessons learned in the first phase, the Programme will assess the feasibility of including additional neighbouring provinces, i.e. Kahramanmaraş and Çankırı, with similar characteristics and with potential for scaling up in line with available resources.

2. *Target Population.* The beneficiaries of the Programme can be divided into three main target groups: (i) economically active poor producing at semi-subsistence level; (ii) economically active poor with upside potential (iii) transformation drivers (suppliers, traders or agri-enterprises).

The first phase of the Programme will target about 30,000 households. It will focus mainly on the economically active poor, those remaining in rural areas that have a potential to invest time, effort and capital and thus catalyse this transformation.

3. *Goal.* The overall goal of the Programme is to *enhance the prosperity and resilience of upland smallholder farmers*. This will be accomplished by strengthening their resilience and improving economic opportunities for the rural poor based on competitive farms and agribusinesses that are connected to and integrated into more profitable economic clusters, making sustainable use of Turkey's natural resources. The strategy is geared at *two core complementary outcomes*. The first will aim at critical agri-business development support through better natural resource management and higher added value for rural transformation, utilising an economic clustering approach. The second outcome will aim at improving smallholders' access to financial services, leveraging private financial resources in the process.

4. *Components.* The Programme will have two core components that envisage a number of complementarities between initiatives and subcomponents.

4.1. *Component 1: Clustering for resilient rural transformation:* This component will increase the volume of the production and trade of agricultural products within each economic development cluster (EDC) through individual investment and support to key economic infrastructure co-managed by the stakeholders. This will lead to increased profitability of upland farming and agribusinesses and hence improve the attractiveness for young farmers to remain in these areas. Multi-stakeholder platforms (MSP), based in each EDC, will facilitate production and semi-wholesale market development and link up the main value chain stakeholders: producers, traders, transporters and agro-processors. The component will engage in 40 economic development clusters (for the first 5-year phase). This component will also deliver on cluster investment partnerships (CIPs) in which both private and public investments will be leveraged with the Programme providing part of the investment finance as a grant.

4.1.1. The component is subdivided into **five subcomponents** namely, (i) the establishment of the MSPs focusing on social mobilisation activities; (ii) the building of cluster supporting economic infrastructure focusing on civil engineering activities; (iii) the support to farmers skills and organisation focusing on stakeholders' training activities; (iv) the support to targeted individual investment focusing on co-financing activities through cluster investment partnerships; and (v) the regional branding and geographical indication focusing on studies on products and quality assessment and certification activities.

4.2. *Component 2. Inclusive rural finance.* This component aims at improving smallholders' access to financial services, leveraging private financial resources in the process. Through promoting financial inclusion in the targeted areas, it intends to expand agricultural and agribusiness investment plans, consequently improving livelihoods and increasing employment opportunities for the rural youth, women, smallholder farmers and the focus group in general. To do so, it intends to setup a Rural Credit Guarantee Facility (RCGF) that will reduce collateral requirements for new investment loans and a rural finance support facility that will improve the bankability of new investment loan proposals and will strengthen the ability of the poorest segments to graduate as business people who can undertake profitable rural initiatives. This component of inclusive finance will address the financing needs of all three of its target groups responsively and comprehensively through its two subcomponents:

4.2.1 Component 2 is divided into two subcomponents namely, (i) a Rural Credit Guarantee Facility (RCGF) to support the development of rural Micro-Small and Medium Sized Enterprise (MSMEs) in the Programme areas; and (ii) a Rural Finance Support Facility that will facilitate and improve the creditworthiness of all three target groups. Through the Rural Credit Guarantee Facility, the Programme will cater mainly (but not exclusively) for the financing needs of "active households" and "transformation drivers" and through its cooperation with MFIs, it will engage "poor households" in viable commercial operations in order to improve their livelihoods. The Programme foresees a rural finance support network that will liaise with the banks, the cooperatives and the MFIs and enhance their seamless cooperation and multilateral capacity development with the target group. Within this component, women will be assisted in accessing financial services to purchase relevant assets and inputs for their economic activities.

II. Implementation Arrangements

5. *Approach.* The Programme's approach is premised on the basis that IFAD can help drive the transformation of the uplands' economy through support for more resilient and competitive rural farmers and agribusinesses that will generate employment and higher incomes of small farm enterprises. Complementing this main strategy will be the specific focus on rural poor with a potential to graduate into fully commercial farmers that can attain the level of competitiveness required to gain market share. While the Programme's main thrust is to support commercialisation and transformation of smallholder agriculture, this will be complemented by targeted measures to ensure that this transformation leaves no one behind, with specific focus on youth, micro-entrepreneurs, vulnerable women and agro-pastoralists.

6. *Duration.* The Programme is expected to be implemented over a period of 8 years in two phases of 5 years each, with an overlap of two years. It is expected to operate over two IFAD funding cycles. The financing gap may be sourced by additional financing to be provided by the Fund (under financing terms to be determined and subject to availability of funds and internal procedures) or by co-financing identified during implementation. During the first year, activities will be centred around awareness raising, sensitisation and comprehensive training and establishment of MSPs. The

establishment of the Rural Credit Guarantee Facility (RCGF) may necessitate minor legal and regulatory adjustments, hence the investment in this facility may be postponed by 1 to 2 years.

7. *Lead Programme Agency.* The Lead Programme Agency shall be the General Directorate for Agrarian Reform (GDAR) in the Ministry of Food, Agriculture and Livestock (MFAL) which will have the overall responsibility for the Programme management and implementation and for providing the overall policy guidance and oversight.

8. *Central Programme Management Unit (CPMU).* Day-to-day management and implementation of the Programme will rest with the existing CPMU. It will be necessary to ensure that the CPMU is adequately staffed with additional technical staff to cope with the increasing workload. Principal functions of the CPMU will be to carry out the overall programming and budgeting of Programme activities, take the lead in implementation - in cooperation with the Regional Programme Management Unit (RPMU), Farmer Support Teams (FSTs), service providers, infrastructure contractors, beneficiary institutions, such as farmer-based organisations, with participating financial institutions - and to monitor and document Programme progress. Core tasks, including procurement and financial management (which is integral to Programme execution and integrity) will increasingly be done by the CPMU using more aligned and nationally harmonised procedures.

9. *Regional level.* Overall responsibility for Programme outreach among the target groups will lie with the Regional Programme Management Unit (RPMU). Two RPMUs will be responsible for overseeing and guiding implementation in the (initially) six provinces and have staff based in Kastamonu and Adana respectively. There will be (six, initially) FSTs, one in each province and under the Provincial Directorate of Food, Agriculture and Livestock (PDA).

10. *Multi-stakeholder platform.* A multi-stakeholder platform (MSP) will be formed with representatives from all main sectors of the value chains: producers (this includes farmers as well as pastoralist and agro pastoralists), brokers, traders, processors, input suppliers, financial institutions and transporters). The MSP will be the main interface with the Programme/(PDA) and eventually other development business partners. Its main role is to facilitate relationships and linkages amongst its members to ensure a proper use and the sustainability of the investments. The MSP will elect a steering committee constituted from representatives from the various stakeholders involved whose main role is to convene regular MSP meetings and follow-up recommendations with the concerned parties. It will meet on monthly basis to review progress of the various activities.

11. *Mid-Term Review.* The Fund and the Borrower/Recipient shall carry out a joint review of Programme implementation no later than the end of the fourth Programme year. It will assess the operational aspects such as programme management and implementation of activities and the extent to which the objectives are being fulfilled. It will focus on corrective actions needed for the Programme to achieve impact. The review shall cover, among other things: (i) overall efficiency and effectiveness of the programme in delivery programme activities and achieving its development objective; (ii) physical and financial progress as measured against Annual Work Plan and Budgets (AWPBs); (iii) performance and financial management of contracted implementing partners; (iv) an assessment of the efficacy of the institutional development and capacity building activities; (v) progress in infrastructure investments; (vi) establishing and delivering of extension services; (vii) delivering of financial services; and (viii) access to markets. The Fund will present a report on mid-term review with the conclusions and recommendations for MFAL.

12. *Programme Implementation Manual (PIM).* No later than six months after the date of entry into force of this Agreement the CPMU shall prepare a draft PIM acceptable to the Fund (including the financial and grants administration, procurement and administrative procedures manual). The PIM may be amended when necessary to

introduce clarification in procedures, eliminating constraints for Programme implementation and for facilitating access of producers to the Programme services.

13. *Planning.* The main planning tool for the Programme will be the Annual Work Plan and Budget (AWPB) which will be prepared using a participatory bottom-up approach within the economic clusters. Once the priorities have been set at the cluster level and activities defined, the AWPB will be compiled for each province and the 2 RPMUs will combine the drafted AWPBs for their respective regions and submit to the CPMU.

14. *Monitoring and evaluation (M&E).* The results-based approach will be adopted through the M&E system. This will be through: (i) accounting for progress against AWPB targets; and (ii) periodic assessments of movement towards achievement of beneficiary impact. Key M&E activities will comprise the Programme implementation manual and the baseline survey at design stage, the AWPB, quarterly progress reporting of activity and output targets and achievements, mid-term review, and the completion report along with the Programme completion survey.

14.1 No later than 90 days after the date of entry into force of this Agreement the CPMU shall undertake a comprehensive baseline survey in line with the Programme logframe indicators. The progress on those indicators will be then monitored by the RPMU on an annual basis, including for the Mid-Term Review. During the Programme's final year, an impact survey will be conducted and results will be compared against the baseline results to assess Programme impact.

Schedule 2

Allocation Table

1. *Allocation of Loan and Grant Proceeds.* (a) The table below sets forth the Categories of Eligible Expenditures to be financed by the Loan and the Grant and the allocation of the amounts to each category of the Financing and the percentages of expenditures for items to be financed in each Category:

Category	Loan Amount Allocated (expressed in EUR)	Grant Amount Allocated (expressed in EUR)	Percentage net of taxes
I. Consultancies, training and workshops	6 250 000	900 000	100%
II. Goods, inputs, material, services, vehicles and equipment	2 125 000		100%
III. Grants and Rural Credit Guarantee Facility	15 760 000		See below
IV. Works	4 850 000		100% net of counterpart contribution
V. Operating costs	2 650 000		See below
Unallocated	3 515 000		
TOTAL	35 150 000	900 000	

(b) The terms used in the Table above are defined as follows:

The amount allocated from the Grant under Category I for consultancies shall cover eligible expenditures incurred related to knowledge management and South-South cooperation activities.

Category III "Grants and Rural Credit Guarantee Facility" includes: (i) Grants, for privately shared economic infrastructure, cluster investment partnerships and youth trained entrepreneur start-up packages and pastoral livelihood improvement to be financed 100% net of beneficiaries' contributions; and (ii) the Rural Credit Guarantee Facility (RCGF) managed by the KGF to be financed 100% net of co-financier contribution.

Category V "Operating costs" includes, inter alia, salaries and allowances. Salaries and allowances shall be financed 100% net of taxes and counterpart contribution and other eligible expenditures under this category shall be financed 100% net of tax.

2. *Start-up Costs.* Withdrawals in respect of eligible expenditures for start-up costs incurred before the satisfaction of the general conditions precedent to withdrawal shall not exceed an aggregate amount of EUR 390 000. These funds are intended to cover the recruitment of CPMU key personnel and their salaries for four months (EUR 40 000) under Category V; base-line survey (EUR 50 000) under Category I; and purchase of basic equipment such as computers, photocopier and printers and installation of an accounting software system (EUR 300 000) under Category II.

Schedule 3

Special Covenants

In accordance with Section 12.01(a)(xxiii) of the General Conditions, the Fund may suspend, in whole or in part, the right of the Borrower/Recipient to request withdrawals from the Loan Account and the Grant Account if the Borrower/Recipient has defaulted in the performance of any covenant set forth below, and the Fund has determined that such default has had, or is likely to have, a material adverse effect on the Programme:

1. *Rural Credit Guarantee Facility (RCGF).* The Borrower/Recipient shall ensure that funds transferred to the KGF are deposited in a separate bank account and will not be mingled with other funds. At all times the Borrower/Recipient shall ensure that the loan proceeds funds are used for the intended purpose and made available in a timely manner in order not to adversely affect the development impact of the activity. In addition the Borrower/Recipient shall ensure that the KGF (i) keeps records of all the transactions related to the Programme in accordance with internationally acceptable accounting standards, and (ii) issues timely periodic financial reports on the use of the Programme funds to the CPMU to satisfy their reporting requirements.
2. *Audit arrangements.* The Borrower/Recipient will appoint independent auditors acceptable to IFAD, under the terms of reference cleared by IFAD, and in line with the IFAD Guidelines for Project Audits. An audited annual consolidated financial statement for the entire Programme, together with a management letter on audit observations on internal controls, shall be submitted to the Fund within six (6) months of the fiscal year end. Moreover, the Borrower/Recipient shall ensure that the IFAD funds transferred to the KGF are part of the audit and that the auditors are granted full access to all documentation as may be required.

Logical framework

Results Hierarchy	Indicators ¹					Means of Verification			Assumptions
	Name	Baseline ²	YR1	Mid-Term	End Target	Source ³	Frequency	Responsibility	
Outreach:	Number of persons receiving services promoted or supported by the project (women)	0	1,000	9,000	18,000	Programme M&E system	Annual	CPMU and RPMUs	•
	Number of persons receiving services promoted or supported by the project (men)	0	500	21,000	42,000	Programme M&E system	Annual	CPMU and RPMUs	•
Goal: Enhance prosperity and resilience of upland smallholder farmers	Percentage reduction in the number of households in targeted areas living below the national poverty line ⁴	0	0	15%	40%	Baseline, mid-term and impact assessment surveys	Baseline Mid-term Completion	CPMU	Continued social, political and economic stability in the country and no major sustained disruption to market access to major export markets.
Development Objective: Strengthen the resilience of upland communities, especially youth, and improve their integration into markets.	Percentage of households in targeted areas with a monthly income of TRY 3,000 or higher (10% youth)	TBD	0	30%	90%	Baseline, mid-term and impact assessment surveys/ Annual Outcome Surveys	Baseline Mid-term Completion	CPMU, MSPs	GoT willing to allocate finance, manpower and technical expertise. Poverty reduction remains priority agenda
	Value of priority products marketed through Economic infrastructure of the clusters ⁵ Increase in volume of priority products marketed through Economic infrastructure of the clusters (measured in tons, per product)	0	0	USD 25 m	USD 32 m				
Outcome 1 <i>Strengthened economic development clusters</i>	Percentage of households reporting an increase in production (CI. 1.2.4)	0	0	15%	40%	Annual outcome surveys	Annually	CPMU, RPMU	External socio-economic factors do not disrupt MSPs; Sufficient interest from private sector in MSPs across all priority commodity clusters;
	Percentage of households having established market linkages within EDC	0	0	20%	50%	Annual outcome surveys	Annually	CPMU, RPMU	

¹ Data for all household related indicators to be disaggregated by poverty status, age and gender of household head.

² Baseline figures will be updated based on baseline survey results

³ Additional external sources of data to verify performance will be identified and used wherever possible. This will include data on loans from partner banks, MFAL and MFWA statistics, market trading statistics from Dept of Commerce etc.

⁴ Poverty measurement according to the national poverty line (\$4.3 per capita per day)

⁵ The M&E system will analyze the data by the different economic development clusters and commodity points

Outputs 1.1 EDC MSPs established 1.2 Supported EDCs infrastructure 1.3 Farmers/ organizations capacitated 1.4 Farmers/organization investments 1.5 Branding and promotion of upland produce	Number of MSPs established and functional ⁶ (Cl. policy 2)	0	18	40	80	MSPs meetings	Quarterly	MSPs	Outreach of media and awareness campaigns effective in mobilising clusters Uptake from rural entrepreneurs / farmers sufficient Other Ministries willing and able to increase coordination to harmonize support to target communities. Climate change is in line with current predictions
	Value of infrastructure constructed/ rehabilitated (million EUR)	0	0	12.7	19.7	Programme monitoring reports	Semi-annually	RPMU	
	Number of persons trained in production practices and/or technologies (Cl. 1.1.4)	0	1150	8,800	14,000	Training reports	Quarterly	CPMU, RPMU	
	Number of hectares of land brought under climate-resilient management (Cl. 3.1.4)	0	0	300	834.4	Programme monitoring reports	Semi-annually	RPMU	
	Number of products branded based on geographical origin	0	0	2	10	Programme monitoring reports	Annually	RPMU	
Outcome 2: Increased utilization of financial services among rural people in uplands	Percentage of households reporting using rural financial services (Cl. 1.2.5)	TBD	TBD	15%	30%	Annual Outcome Surveys	Annual	CPMU and RPMUs	GoT and banks participate as expected
	Percentage decline in collateral coverage requested by participating financial institutions	TBD	TBD	5%	50%	National Bank of Turkey, KGF	Annual	CPMU	Rural Credit Guarantee Facility is established
Outputs 2.1 Developing a new credit mechanism system KGF/PGS 2.2 New partnerships established with financial sector actors (mainly private banks)	Number of loans provided using the credit guarantee scheme (value of loans to be analyzed under the M&E system) (10% youth, 30% women)	0	0	2,820	6,800	KGF reports Bank reports	Quarterly	RPMU	Willingness of beneficiaries to take loans/ cluster investment partnerships
	Number of persons in rural areas trained in financial literacy and/or use of financial products and services (Cl. 1.1.7) (10% youth, 30% women)	0	480	2,360	3,240	Training reports	Quarterly	RPMU	
	• Percentage of persons in rural areas accessing financial services (Cl. 1.1.5, 10% youth, 30% women)	TBD	TBD	30%	70%	KGF reports Bank reports Project reports	Quarterly	RPMU	

⁶ Under the M&E system the number of participants will be captured and analyzed by sex, age, type of representatives